

قراءات جغرافية للمهاجرين على الأراضي الليبية

د. نادية عبدالله عبد السلام التواتي الحراي

أستاذ الجغرافيا البشرية بقسم الجغرافيا / كلية الآداب والعلوم / جامعة المرقب

مستخلص:

تتبنى هذه الدراسة نظرة جغرافية خالصة لظاهرة الهجرة نحو ليبيا من عدة دول مجاورة وحتى غير المجاورة، مستعينة ببيانات المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، ممثلة في مصفوفة تتبع النزوح للجولات من (35 حتى 54) للسنوات (2021 حتى 2024). تنوعت موضوعات هذه الدراسة، حيث استهلّت بطريقة دخول المهاجرين إلى ليبيا مروراً بتوزيعهم الجغرافي في مناطقها، وأبرز الجنسيات الموجودة بها، والمسارات التي اتخذها هؤلاء المهاجرون للوصول إلى ليبيا، ودوافع هجرتهم إليها، إضافة إلى أهم خصائصهم الديموغرافية ممثلة في العمر، ومستوياتهم الدراسية والتعليمية، والقطاعات التي يعملون بها، واحتياجاتهم الإنسانية، بالإضافة إلى دراسة للعابرين منها نحو بلدان جنوب أوروبا. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج، وأوصت ببعض التوصيات.

Abstract:

This study adopts a purely geographical view of the phenomenon of migration to Libya from several neighboring and even non-neighboring countries, using data from the International Organization for Migration in Libya represented in the Displacement Tracking Matrix for rounds (35 to 54) for the years (2021 to 2024), and its topics varied, as it began with the way migrants entered Libya through their geographical distribution in its regions, the most prominent nationalities present in it, the paths taken by these migrants to reach Libya, and the motives for their migration to it, in addition to their most important demographic characteristics represented by age, an idea of their educational and educational levels, the sectors in which they work, and their humanitarian needs, in addition to a study of those crossing from it to the countries of southern Europe. The study concluded with several results and made some recommendations

كلمات مفتاحية: الهجرة – المهاجرون – ليبيا.

المقدمة:

تقوم حركة الهجرة البشرية على أسباب " أساسها الظروف البيئية، وحاجة الانسان ومتطلباته الأساسية، والتي تترجم البعد الاقتصادي للهجرة، معنى ذلك أن الانسان دائما باحث عن الأفضل من وجهة نظره، ووجد ضالته في الانتقال من المكان الذي هو غير راض عنه إلى مكان قد يكون أفضل، وإن لم يكن كذلك فيفضل يبحث عن مكان آخر"⁽¹⁾. ليبيا كانت ومازالت وجهة المهاجرين إليها من جميع دول جوارها وحتى ما يجاور جوارها أو تلك التي تبعد عنها آلاف الكيلومترات منذ عشرات السنين، وساهمت العديد من العوامل في تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إليها؛ فموقعها الجغرافي على الساحل الشمالي لقارة افريقيا، وبساحل بحري على البحر المتوسط يبلغ طوله (1950كم)⁽²⁾، "وحدود برية مشتركة يبلغ مداها (4348 كم)، تتقاسمها مع كل من مصر (1115 كم) وتشاد (1055 كم) والجزائر (982 كم) السودان (383 كم) النيجر (354 كم) وتونس (459 كم)، كما تمتد ليبيا على مساحة شاسعة "تقدر بنحو 1,775,500 كم²، وتشغل هذه الرقعة الجغرافية (5.6%) من مساحة القارة الافريقية، ولذلك فهي تعد ثالث دولة من حيث المساحة في افريقيا بعد الجزائر والكونغو. ومن خلال معطيات الموقع الجغرافي للدولة الليبية يلاحظ أن موقعها أضفى عليها أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية، ذلك لوجودها كبوابة شمالية لقارة أفريقيا نحو أوروبا، ومن ثم يمكنها الربط بين العدين الافريقي والاوروبي، كما تربط ليبيا بين المشرق العربي والمغرب العربي"⁽³⁾. ورغم معاناة ليبيا من ظاهرة الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية وعبر نقاط رسمية أو غير رسمية منذ تسعينيات القرن الماضي، فقد كانت للأحداث المصرية التي اندلعت منذ فبراير 2011، آثارا سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة، "ولعل أحد الملفات التي تأثرت بشكل كبير هو ملف أمن الحدود، بعد الإطاحة بنظام القذافي، ومرور السنوات والحكومات، لا تزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود تعاني من انعدام الانضباط، ولم تتمكن التشكيلات المسلحة من الحد من الهجرة، والتهريب، ومن غلق الحدود، بل وفقدت الدولة حتى ممارسة سيادتها على الجنوب الغربي"⁽⁴⁾. كما تتداخل الكثير من العوامل والأسباب المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالأمن القومي ساهمت في استفحال ظاهرة الهجرة إلى ليبيا يضيق المجال في هذا البحث لذكرها.

إشكالية الدراسة:

تتطلب دراسة موضوع ما وضعه تحت مجهر التدقيق والتحليل لغرض الوصول إلى أفضل فهم لها، وبالتالي التحكم في قواعدها والسيطرة عليها، وظاهرة توافد المهاجرين إلى ليبيا

هي إحدى التحديات التي تواجه الدولة خاصة بعد أن تبين أنها أصبحت حركة لا تخضع للضوابط والقوانين الصارمة للحد من انعكاساتها السلبية على المجتمع والدولة عموماً، وهذا البحث هو مساهمة جغرافية في شرح أركانها وزواياها مساهمة في ضبطها وإدارتها من قبل جميع الأجهزة والإدارات المعنية بهذا الشأن.

أهمية الدراسة:

تؤكد هذه الدراسة على دور علم الجغرافيا في الفهم الأعمق والأشمل للهجرة، من منظور جغرافية السكان، فظاهرة الهجرة هي حركة إنسانية لا تهدأ ولا تتوقف بمرور الزمن، مدفوعة بعوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ولها آثارها المتعددة على الأفراد خصوصاً، وعلى الأوطان في العموم، وهذا جوهر علم الجغرافيا ولب اختصاصه، وهو التماس لتلك العلاقة بين الانسان وبيئته والتي تتجلى بوضوح في هذه الظاهرة سواء في البلد التي يهاجر منها الأفراد أو تلك التي تستقبلهم. كما يساهم توفر البيانات وتحليلها بهذه الدراسة في توفير قاعدة للمعلومات، تساعد صناع القرار والقائمين على إدارة ملف الهجرة والمهاجرين على اتخاذ أفضل القرارات وأنجع الإجراءات لتجنب الآثار والانعكاسات السلبية والأخطار الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب هذه الظاهرة على المجتمع الليبي، حيث يمكن للقوانين المتعلقة بتنظيم الهجرة أن تبني على الحقائق والنتائج التي تتوصل إليها الكثير من الدراسات المختلفة والمتنوعة ومن جميع جوانبها ومن بينها هذه الدراسة.

هدف الدراسة:

هدف هذه الدراسة هو تحليل البيانات المتعلقة بالمهاجرين في ليبيا اعتماداً على بيانات المصروفة الدولية لتتبع النزوح (DTM) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وذلك من العديد من الجوانب الجغرافية من حيث نقاط دخولهم (رسمية أو غير رسمية) وتطور أعدادهم خلال فترة الدراسة (2021-2024)، بالإضافة إلى توزيعهم الجغرافي على الأراضي الليبية، ودوافع هجرتهم ومسارات تدفقهم، وكذلك تركيبهم حسب فئات السن ومستوياتهم التعليمية. واحتياجاتهم وعبرهم عبرها.

التعريف بالمصطلحات:

الهجرة Migration:

يعرف المعجم الديموغرافي⁽⁵⁾ الهجرة Migration بأنها تغيير محل الإقامة من مكان الأصل أو المغادرة Origin إلى مكان يطلق عليه المقصد أو الوصول Destination، وبذلك تدخل الهجرة في إطار الانتقال والتحرك من الموطن الأصلي إلى محل إقامة جديد على مسافة

معينة يترتب عليها نتائج جغرافية وديموغرافية واقتصادية. هذا الانتقال والحركة للمهاجر إذا كانت في إطار الدولة الواحدة تدخل ضمن الهجرة الداخلية Internal Migration، أما إذا تعدت الحدود السياسية للدول فتدخل في إطار الهجرة الدولية International Migration (6).

الهجرة الدولية International Migration:

وفيهما يعبر المهاجر الحدود السياسية لدولته الأم الى دولة أخرى، وهي تشمل كل من الهجرة الدائمة Life-Time Migration، والتي تزيد فيها مدة الإقامة عن سنة مع توافر نية المهاجر لذلك، والهجرة المؤقتة Temporary Migration والتي تقل ديمومتها عن سنة، كما تضم أيضا الهجرة الوافدة Immigration ويقصد بها حركة المهاجرين نحو الدولة المجتذبة للسكان، والهجرة النازحة Emigration وهم أولئك الخارجون من الدولة الطاردة لهم (7).

المهاجر Migrant:

من أجل تحقيق هدف تجميع البيانات حول الهجرة، تعرف إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية "المهاجر الدولي" على أنه "أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة" (8). وتأخذ تقارير مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع الهجرة والنزوح في الاعتبار فقط "المهاجرين الدوليين" في ليبيا كما هو معرف أعلاه (9)، وبالتالي تتبنى الدراسة هذا التعريف الوارد بتقارير المصفوفة باعتبارها مصدر البيانات المستخدمة فيها.

المهاجرون في ليبيا Migrants in Libya:

هم مجموعة شديدة التنوع ووضعهم ديناميكي للغاية. حيث تجرى المقابلات وجها لوجه مع عينات منهم في الأسواق، المباني العامة، نقاط توظيف العمل، المساكن الجماعية ونقاط العبور على طول مسارات الهجرة الرئيسية، وهو ما يمثل تقييماً واسع النطاق للمهاجرين الموجودين في ليبيا (10).

الدراسات السابقة:

ركزت معظم الدراسات التي تم الاطلاع عليها على موضوع الهجرة غير الشرعية تحديداً، وانعكاساتها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمن القومي وكذلك ضوابطها القانونية، ومن بينها:

1- دراسة شببك (2023)، بعنوان "الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، دراسة تحليلية" (11)، هدفت إلى معرفة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين على المجتمع الليبي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة للعديد من الاستنتاجات من بينها الاخلال بالتوازن الديموغرافي والسكاني

وانتشار العنف والسلوك الاجرامي كالسرقة والمخدرات والتزوير والتهريب والتسول والسحر وتجارة الأعضاء وظهور سلوكيات تننافي وقيم المجتمع الليبي، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف إعالة المهاجرين في مراكز الاحتجاز وتزايد نسبة البطالة وجرائم غسيل الأموال .. الخ، كما تبنت مجموعة من التوصيات.

2- دراسة أبو زيد (2019)، بعنوان "الهجرة غير الشرعية الى ليبيا وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)"⁽¹²⁾، هدفت الدراسة الى التعرف على الهجرة غير الشرعية، والتي سببها تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة في ليبيا، بسبب الحروب والصراعات، وأثرها على الأمن القومي الليبي خلال الفترة (2011-2017)، وقد تناولت هذه الدراسة أسباب الهجرة غير الشرعية، وأثرها على الأمن القومي، وبيّنت مكونات الأمن القومي الليبي، وأهم التحديات التي تواجهها، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع التسلسل التاريخي للظاهرة والمنهج الوصفي التحليلي من خلال واقع الظاهرة، والمنهج القانوني من خلال الاطلاع على أهم التشريعات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وأثبتت الدراسة صحة فرضية مفادها " أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والأثر السلبي على الأمن القومي في الدول المستقبلية للمهاجرين" وأوصت الدراسة بأن على الدولة بسط سيادتها على مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة الجيش، وغيرها.

3- دراسة امبارك (2018) بعنوان "واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار، ضفتي المتوسط أنموذجاً"⁽¹³⁾، تركز هذه الدراسة في البحث عن الأسباب السياسية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، المتعلقة بمناطق الطرد ومناطق جذب ومناطق العبور، وتتمثل منطقة الطرد في هذه الدراسة بالدول الافريقية التي هي أيضا دول المصدر، بينما تتمثل منطقة الجذب بالقارة الأوروبية خاصة جنوبها في كل من فرنسا -اسبانيا -إيطاليا، وهي أيضاً دول الاستقبال، في حين أطلق على دول أخرى دول العبور وهي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وهذا يعني أن هناك مجموعة من العوامل المرتبطة والمتداخلة، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والجغرافية والديموغرافية التي تتحكم فيها....، بعد أن تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وازدادت انتشاراً منذ نهاية التسعينات إلى الوقت الراهن متخذة أشكالاً جديدة غير معروفة سابقاً...، ومن بين ما أوصت به الدراسة، إعادة النظر في العلاقة بين دول الشمال والجنوب بالقدر الذي يحد من سيطرة الأول على مدخرات الثاني وعلى قراره السياسي مع ما

يقتضيه ذلك من تحميل لدول الشمال مسؤولية المشاركة في تنمية الدول المصدرة للهجرة ممثلة في الدول الأفريقية.

4- تشير دراسة (شبيك، 2023، ص122-128)⁽¹⁴⁾ - سابقة الذكر- إلى العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة ولكن من زوايا مختلفة وتؤكد الدراسة الحالية على أهميتها وهي:

- دراسة الزنتاني (2004)، بعنوان "هجرة الأفارقة الوافدة لجنوب ليبيا".
 - دراسة إبراهيم (2013) بعنوان "آثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور".
 - دراسة المصراطي (2014) بعنوان "الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمرکز قنفودة بنغازي".
 - دراسة Attir & etal (2014) بعنوان "الهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الليبي".
 - دراسة عبد الحميد (2015) بعنوان "الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة للهجرة الوافدة إلى المجتمع الليبي".
 - دراسة الكوت (2017) بعنوان "الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي".
 - دراسة السطي (2019) بعنوان "الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر".
- عليه تدور موضوعات هذه الدراسة حول المحاور التالية:

1- نقطة الدخول إلى ليبيا (مايو/ يونيو 2023):

من الضروري فهم الآلية التي يدخل من خلالها المهاجرون، والتي تتوقف على أساسها ماهية وجودهم، الجدول رقم (1).

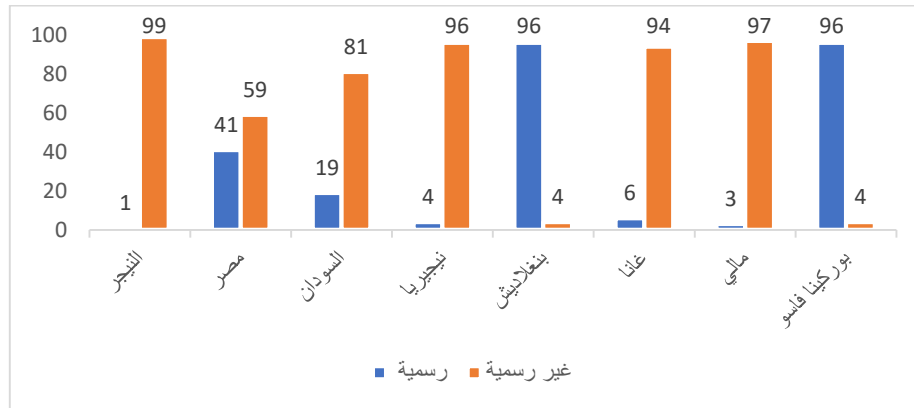
الجدول رقم (1) نقطة الدخول الى ليبيا (مايو/يونيو 2023)^(*)

الدولة	عدد المهاجرين	نقطة الدخول الى ليبيا	
		رسمية %	غير رسمية %
النيجر	175,132	1	99
مصر	165,924	41	59
السودان	123,607	19	81
نيجيريا	30,095	4	96
بنغلاديش	23,563	96	4
غانا	14,783	6	94
مالي	12,581	3	97
بوركينا فاسو	3968	96	4
جميع المهاجرين	549,653	18	82

(*) مصفوفة تتبع النزوح، الجولة 48، مايو / يونيو 2023، ص1.

يحمل الجدول السابق العديد من الحقائق المهمة المتعلقة بهذا الجانب، حيث تبين أن نسبة مرتفعة من المهاجرين دخلوا إلى ليبيا بطرق غير شرعية بنسبة (82%) من إجمالي المهاجرين على أراضيها، مما يترتب عليه بالتالي وجوداً غير شرعياً لهم، مقارنة بتلك النسبة المتبقية (18%) التي عبرت نقاط عبور رسمية، وإذا ما دققنا النظر في هذه البيانات ندرك أن الدول التي تشترك حدودها مع ليبيا هي التي يأتي المهاجرون منها عبر طرق غير رسمية بنسب أعلى من تلك الدول التي لا تشترك في الحدود مع ليبيا، ورغم هذه الحقيقة ترتفع هذه النسب أيضاً في تلك الدول التي لا تشترك في الحدود مع ليبيا، وذلك بسبب استخدام هذه الدول للبلدان التي تحد ليبيا كطرق عبور، وهو ما سندركه لاحقاً عند دراسة مسارات الهجرة إلى ليبيا. كما نلاحظ أن أعلى عدد للمهاجرين سجلت للجنسية النيجرية وهي نفسها الجنسية التي سجلت بها أعلى نسبة للدخول غير الشرعي إلى ليبيا، مما يدل على ما يمكن القول إنه لا حدود واضحة تقريباً بين ليبيا والنيجر، حيث يتم تنقل المهاجرين بانتظام (على أساس موسمي أو مؤقت أو قصير الأجل). في الوقت ذاته نجد أن أكثر دولتين دخل أفرادها بطرق رسمية هي كل من بنغلاديش وبوركينا فاسو نظراً لصعوبة الوصول إلى ليبيا عبر نقاط غير رسمية، بسبب بعد المسافات من جهة، ووجود العديد من الوحدات السياسية وتعدد الحدود التي تفصل بين هاتين الدولتين ودولة ليبيا من جهة أخرى. أنظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) التمثيل النسبي لنقطة الدخول إلى ليبيا(*)



(*) عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (1).

2- تطور أعداد المهاجرين في ليبيا خلال الفترة (2021/2024):

يتناول الجدول رقم (2) تطور أعداد المهاجرين لفترة الدراسة الحالية (2021/2024).

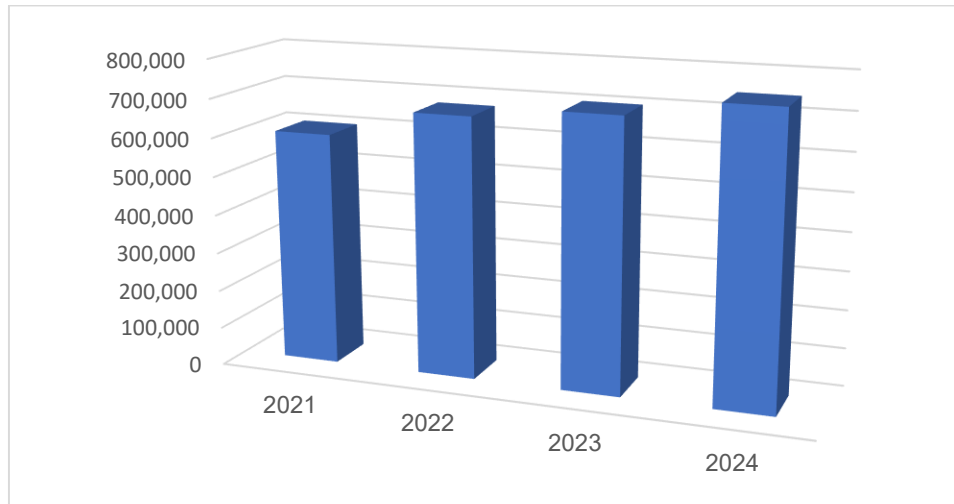
الجدول رقم (2) تطور أعداد المهاجرين في ليبيا (2021-2024) (*)

2024		2023		2022		2021	
العدد	الشهور	العدد	الشهور	العدد	الشهور	العدد	الشهور
719,064	يناير-فبراير	706,062	يناير - فبراير	649,788	فبراير - أبريل	575,874	يناير - فبراير
725,304	مارس-مايو	705,746	مارس-أبريل	677,440	مايو - يونيو	591,145	مارس - أبريل
761,322	يونيو-يوليو	704,369	مايو-يونيو	679,974	يوليو-أغسطس	597,611	مايو - يونيو
787,326	أغسطس-أكتوبر	697,532	يوليو-سبتمبر	683,813	سبتمبر-أكتوبر	610,128	يوليو - سبتمبر
--	--	706,369	أكتوبر-ديسمبر	694,398	نوفمبر-ديسمبر	621,007	أكتوبر - نوفمبر
--	--	--	--	--	--	635,051	ديسمبر 2021 - يناير 2022
748,254	المتوسط	704,016	المتوسط	677,083	المتوسط	605,136	المتوسط

(*) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، (الجولات من 35 حتى 54).

فبعد أن كانت قد سجلت بيانات سابقة انخفاضاً مؤقتاً للمهاجرين عقب انتشار جائحة كوفيد (19) في ليبيا شهر مارس (2020)، لوحظ من الجدول أن مستوى المتوسطات لكل السنوات تسجل ارتفاعاً واضحاً وإلى الزيادة المطردة في تلك الأعداد، حيث كانت على التوالي؛ بنهاية (2021) وبداية (2022) بلغ (605,136) مهاجراً، وبنهاية العام (2022) بلغ متوسطهم السنوي (677,083) مهاجراً، وبنهاية العام (2023) بلغوا (704,016) مهاجراً، حتى وصل متوسط عددهم إلى (787,326) مهاجراً في العام (2024)، الأمر الذي يشير إلى أنه " بعد الإطاحة بنظام القذافي، ومرور السنوات والحكومات، فلا تزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود، تعاني انعدام الانضباط، ولم تتمكن التشكيلات المسلحة من الحد من الهجرة⁽¹⁵⁾، ومما يعلل هذا الارتفاع أيضاً دخول أعداد كبيرة من المهاجرين عبر نقاط غير رسمية كما سبق ذكره آنفاً. أنظر الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) تطور متوسطات أعداد المهاجرين في ليبيا (2021- 2024) (*)



(*) عمل الباحثة استناداً لبيانات الجدول رقم (2).

3- التوزيع الجغرافي للمهاجرين في ليبيا وفق المناطق:

تحدد البيانات المناطق التي يتركز فيها المهاجرين أكثر من غيرها، مما يجعلنا نفكر في الأسباب التي يعزى إليها هذا التباين، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3 أ و ب) التوزيع النسبي للمهاجرين في ليبيا حسب المناطق (*)

(أ)

المناطق	طرابلس	مصراتة	بنغازي	إجدابيا	الزاوية	الجفارة	المرقب	الجبيل الغربي	زوارة	مرزق	سبها
2021	14.9	10.1	7.4	11.6	7.2	5.4	3.1	5.0	3.4	5.7	4.9
	15.4	10.1	7.4	11.3	6.9	5.3	3.3	5.0	3.6	5.6	4.8
	15.2	10.0	7.4	11.2	7.6	5.3	3.2	5.0	3.5	5.7	4.3
	14.9	11.3	7.9	9.4	6.7	6.2	4.8	3.9	4.3	4.6	5.9
	16.2	11.3	9.6	8.0	8.2	6.5	5.3	3.2	5.9	4.0	3.6

المتوسط	15.3	10.5	7.9	10.3	7.3	5.7	3.9	4.4	4.1	5.1	4.7
فبراير - ابريل	16.9	11.5	10.3	8.8	7.1	6.2	4.7	3.2	5.5	3.6	3.5
مايو - يونيو	16.4	10.7	11.3	8.6	6.9	6.0	4.6	3.3	4.6	3.5	3.4
يوليو - أغسطس	16.0	10.7	11.9	8.4	7.2	5.3	5.3	3.4	4.4	3.2	3.3
سبتمبر - أكتوبر	16.0	10.2	12.4	8.2	6.6	5.0	5.3	3.3	4.5	3.1	3.1
نوفمبر - ديسمبر	16.0	10.2	12.3	8.3	4.6	4.9	5.7	3.4	4.4	3.2	3.3
المتوسط	16.2	10.6	11.6	8.4	6.4	5.4	5.1	3.3	4.6	3.3	3.3
يناير - فبراير	15.9	10.5	11.8	8.3	6.3	4.8	5.6	3.6	4.4	3.3	3.2
مارس - ابريل	15.8	10.1	11.9	8.1	6.3	5.9	5.9	3.6	4.0	3.2	3.0
مايو - يونيو	15.8	10.3	11.8	7.2	3.5	5.2	6.3	3.7	3.5	3.4	3.0
يوليو - سبتمبر	16.0	10.8	11.3	7.0	6.5	5.7	4.6	4.0	3.7	3.6	3.0
أكتوبر - ديسمبر	15.9	10.6	11.1	6.8	6.5	5.7	6.8	4.2	3.8	3.8	3.0
المتوسط	15.8	10.4	11.5	7.4	5.8	5.4	5.8	3.8	3.8	3.4	3.0
يناير - فبراير	15.7	10.7	10.9	6.8	6.4	5.8	6.6	4.5	3.5	3.7	3.1
مارس - مايو	16.0	11.0	11.0	7.0	7.0	6.0	7.0	5.0	3.0	4.0	3.0
يونيو - يوليو	15.0	11.0	10.0	6.0	6.0	6.0	6.0	5.0	3.0	3.0	3.0
أغسطس - أكتوبر	16.0	11.0	11.0	7.0	7.0	6.0	7.0	5.0	3.0	4.0	3.0
المتوسط	15.6	10.9	10.7	6.7	6.6	5.9	6.6	4.8	3.1	3.6	3.0
المتوسط العام	15.7	10.6	10.4	8.2	6.5	5.6	5.3	4.0	3.9	3.8	3.5

(ب)

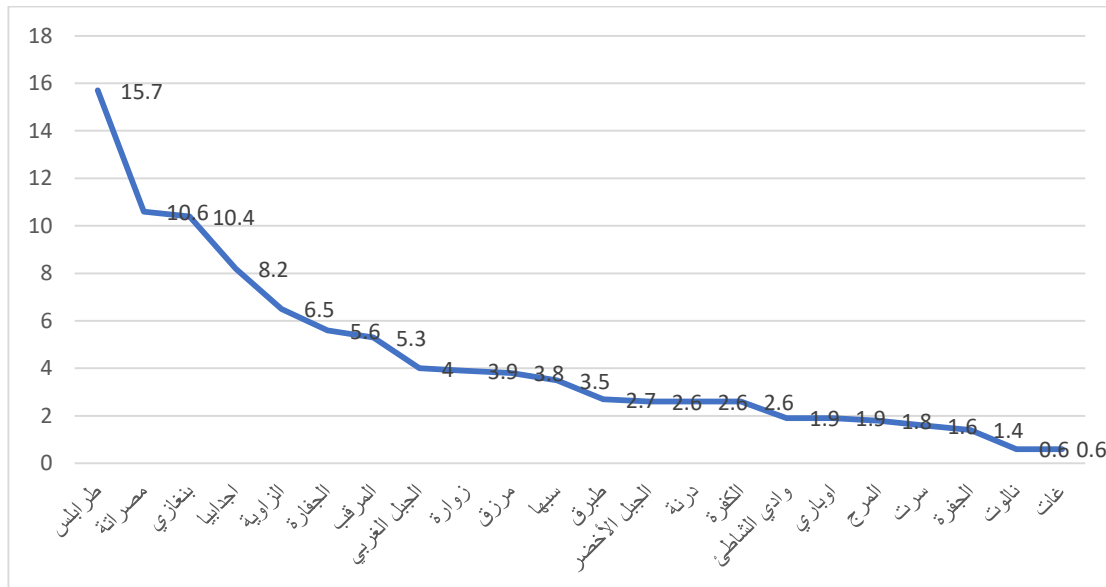
سنوات	المناطق	طبرق	الجبيل الاخضر	درنة	الكفرة	وادي الشاطئ	اوباري	المرج	سرت	الجفرة	نالوت	غات
2021	يناير - فبراير	1.4	2.4	2.1	2.8	1.3	2.4	1.8	1.6	0.2	0.9	1.4
	مارس - ابريل	1.5	2.2	2.0	2.7	1.3	2.5	1.8	1.6	2.1	1.0	1.4
	مايو - يونيو	1.3	2.4	2.0	2.6	1.4	2.5	1.8	1.6	2.0	0.9	1.4
	يوليو - سبتمبر	1.9	1.4	2.3	2.4	2.4	1.6	1.6	1.7	1.5	0.9	0.4
	أكتوبر - نوفمبر	2.0	1.5	2.5	2.4	2.3	1.6	1.3	1.2	1.4	0.6	0.4
	المتوسط	1.6	1.9	2.1	2.5	1.7	2.1	1.6	1.5	1.4	0.8	1.0
2022	فبراير - ابريل	1.9	1.3	2.7	2.3	2.2	1.7	1.4	1.2	1.6	0.6	0.4
	مايو - يونيو	2.7	1.3	2.6	2.4	2.1	1.6	1.5	1.5	1.4	0.5	0.4
	يوليو - أغسطس	3.0	1.6	2.9	2.5	2.1	1.6	1.9	1.7	1.6	0.6	0.4
	سبتمبر - أكتوبر	3.5	1.9	2.9	2.6	2.0	1.6	2.3	1.6	1.5	0.5	0.4
	نوفمبر - ديسمبر	3.5	1.9	2.9	2.5	2.0	1.7	2.1	1.6	1.4	0.5	0.4
	المتوسط	2.9	1.6	2.8	2.4	2.0	1.6	1.8	1.5	1.5	0.5	0.4
2023	يناير - فبراير	3.7	2.5	3.0	2.6	2.0	1.8	2.1	1.6	1.4	0.5	0.4
	مارس - ابريل	3.1	2.7	2.7	2.6	2.0	1.9	1.8	1.7	1.5	0.5	0.4
	مايو - يونيو	5.0	3.0	2.7	2.4	2.1	2.0	1.0	1.7	1.6	0.5	0.4
	يوليو - سبتمبر	3.2	3.3	2.4	2.4	2.1	2.0	9.2	1.7	1.6	0.5	0.5
	أكتوبر - ديسمبر	2.8	3.6	2.4	2.5	2.0	2.1	0.9	1.7	1.6	0.6	0.5
	المتوسط	3.5	3.0	2.6	2.5	2.0	1.9	3.0	1.6	1.5	0.5	0.4
2024	يناير - فبراير	2.6	3.7	2.6	3.0	2.1	2.2	0.9	1.7	1.4	0.6	0.5
	مارس - مايو	3.0	4.0	3.0	3.0	2.0	2.0	1.0	2.0	1.0	1.0	1.0
	يونيو - يوليو	3.0	5.0	3.0	4.0	2.0	2.0	1.0	2.0	2.0	1.0	1.0
	أغسطس - أكتوبر	3.0	4.0	3.0	3.0	2.0	2.0	1.0	2.0	1.0	1.0	1.0
	المتوسط	2.9	4.1	2.9	3.2	2.0	2.0	0.9	1.9	1.3	0.9	0.8
	المتوسط العام	2.7	2.6	2.6	2.6	1.9	1.9	1.8	1.6	1.4	0.6	0.6

(*) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، (الجولات من 35 حتى 54).

لوحظ أن منطقة طرابلس تأتي على رأس قائمة المناطق التي يتركز بها المهاجرون بمتوسط عام يبلغ (15.7%) من إجمالي المهاجرين في ليبيا، وهو أمر مبرر بحكم كون مدينة طرابلس والمنطقة المحيطة بها تعد أكبر تجمع للسكان والأنشطة الاقتصادية وبالتالي توفر فرص العمل على مستوى عموم البلاد، تليها منطقة مصراتة التي تضم ثاني أكبر تجمع للمهاجرين

بحوالي (10.6%)، تليهما منطقة بنغازي وهي مركز الثقل السكاني في شرق البلاد وينطبق عليها ما قيل على منطقة طرابلس وما حولها بنسبة (10.4%) من إجمالي المهاجرين في ليبيا. من جانب آخر يمكن القول أن كل من (طرابلس، ومصراتة، وبنغازي واجدانيا والزاوية وزوارة) هي المناطق الواقعة على الساحل الليبي مما يفسر توجه المهاجرين إليها والتركز بها غالباً رغبة في الهجرة نحو أوروبا عند الكثير منهم. أما بقية المناطق سواء الجبلية أو الصحراوية فيمكن القول إن الظروف الجغرافية (الطبيعية والبشرية) لا تشجع على استقرار المهاجرين بها نظراً لصعوبة الحصول على فرص للعمل والتي جاء لأجلها أغلب المهاجرين. بمعنى آخر يتركز المهاجرين في المناطق الساحلية "حيث تحتوي على غالبية الأحياء والمناطق الحضرية والأراضي الزراعية، بينما تتكون بقية ليبيا (أكثر من 95%) من المساحة الإجمالية من مناطق صحراوية أو شبه قاحلة" (16). انظر الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) المتوسطات العامة لأعداد المهاجرين حسب المناطق (2021-2024) (*)



(*) عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (3 أ و ب)

وحسب التقسيم المتعارف عليه في ليبيا بمناطقها الثلاث يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (4) تركيز المهاجرين في غرب البلاد بنسبة تتجاوز نصف أعداد المهاجرين حيث بلغت (55%)، بينما ضمت المنطقة الشرقية نسبة (31%) والمنطقة الجنوبية (14%) وذلك من إجمالي عدد المهاجرين في البلاد، انظر الشكل رقم (4).

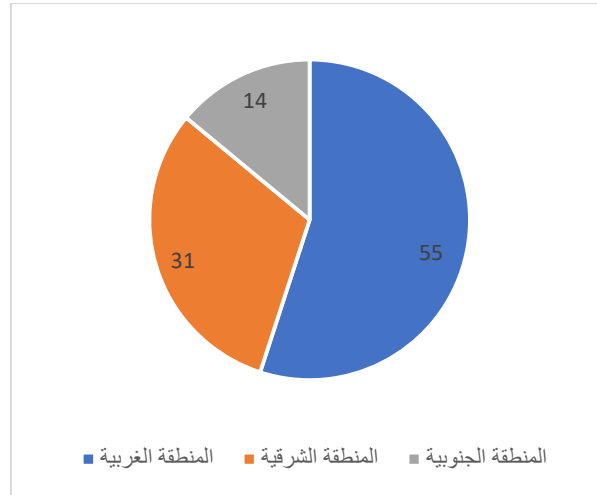
الجدول رقم (4) التطور النسبي للمهاجرين في ليبيا وفق المناطق الجغرافية الثلاث (2021-2024) (*)

السنوات	المناطق	المنطقة الغرب	المنطقة الشرقية	المنطقة الجنوبية
2021	يناير - فبراير	52	30	18
	مارس - أبريل	52	30	18
	مايو - يونيو	53	29	18

17	27	56	يوليو - سبتمبر	
14	28	59	أكتوبر - نوفمبر	
13	29	58	ديسمبر 2021 - يناير 2022	
13	30	57	فبراير - أبريل	2022
13	31	56	مايو - يونيو	
12	33	55	يوليو - أغسطس	
12	34	54	سبتمبر - أكتوبر	
12	34	54	نوفمبر - ديسمبر	
13	34	53	يناير - فبراير	2023
12	33	55	مارس - أبريل	
13	34	53	مايو - يونيو	
13	31	56	يوليو - سبتمبر	
13	31	56	أكتوبر - ديسمبر	
13	31	56	يناير - فبراير	2024
13	31	56	مارس - مايو	
13	33	54	يونيو - يوليو	
12	34	54	أغسطس - أكتوبر	
14	31	55	المتوسط	

(*) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، (الجولات من 35 حتى 54).

الشكل رقم (4) متوسطات توزيع المهاجرين حسب المناطق الثلاث (2021-2024) (*)



(*) عمل الباحثة استناداً لبيانات الجدول رقم (4)

4- التوزيع الجغرافي لأبرز جنسيات للمهاجرين على الأراضي الليبية:

يعتبر توزيع المهاجرين وفقاً لمناطق ليبيا مرسوماً حسب القرب الجغرافي إلى جانب الروابط الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والتاريخية ويمثل هذا التوزيع مؤشراً على أنماط الهجرة الدائرية الأكثر استقراراً بين ليبيا ودول الجوار⁽¹⁷⁾، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) التوزيع العددي والنسبي لأبرز خمس جنسيات على الأراضي الليبية (*)

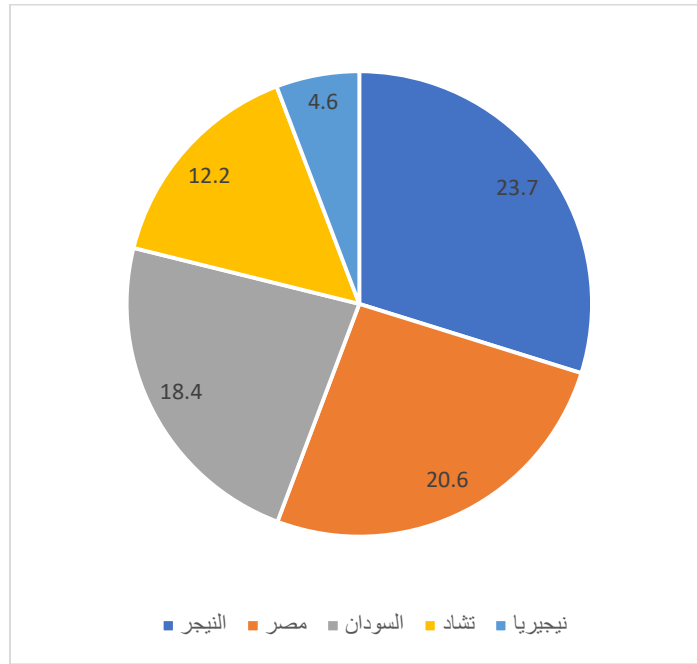
الجنسيات		النيجر		مصر		السودان		تشاد		نيجيريا	
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
2021	يناير - فبراير	21	121,023	18	103,326	15	86,815	15	84,124	6	35,235
	مارس - أبريل	21	124,260	18	106,540	16	92,757	14	83,245	6	37,271
	مايو - يونيو	21	125,660	18	108,224	16	94,173	14	84,381	6	38,021
	يوليو - سبتمبر	20	122,364	18	108,152	15	92,155	14	83,894	6	39,348
	أكتوبر - نوفمبر	24	148,619	17	108,084	15	96,081	13	78,601	6	35,088
202	فبراير - أبريل	25	162,272	19	125,274	18	117,234	13	84,117	5	32,049
	مايو - يونيو	24	160,685	20	136,388	18	119,570	13	88,625	5	31,067

5	31,067	13	88,625	18	119,570	20	136,388	24	160,685	يوليو -أغسطس	2023
4	29,323	12	83,291	19	132,945	22	152,971	24	164,942	سبتمبر - أكتوبر	
4	29,164	12	85,286	19	132,349	22	155,691	25	170,903	نوفمبر - ديسمبر	
4	30,153	12	86,439	19	133,979	23	160,699	24	171,614	يناير - فبراير	
4	29,854	12	84,989	19	131,207	23	160,163	24	172,907	مارس-أبريل	
4	30,095	11	80,525	18	123,607	24	165,924	25	175,132	مايو-يونيو	
4	31,734	11	79,155	18	128,536	22	153,510	26	179,193	يوليو-سبتمبر	
-	30,095	-	--	-	123,607	-	165,924	-	175,132	أكتوبر	
4	31,163	11	81,024	18	125,327	22	158,583	26	183,698	أكتوبر-ديسمبر	
4	30,964	11	80,461	19	136,455	22	160,281	25	183,334	يناير-فبراير	2024
4	30,391	11	77,272	20	148,107	22	161,901	25	184,284	مارس-مايو	
4	31,343	10	78,311	24	162,124	21	181,875	24	186,317	يونيو-يوليو	
4	29,274	10	81,220	26	207,117	21	162,231	24	187,471	أغسطس- أكتوبر	
4.6	32,135	12.2	78,688	18.4	125,186	20.6	143,606	23.7	163,025	المتوسط	
اجمالي المتوسطات = 79.5%											

(*) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، (الجولات من 35 حتى 54).

بتحليل بيانات الجدول السابق تبين أن هناك جنسيات محددة تمثل أبرز خمس جنسيات للمهاجرين يحظى التعرف عليها بأهمية بالغة، فهي انعكاس لتلك العلاقات الاجتماعية والروابط الاقتصادية التي يفرضها الموقع الجغرافي لليبيا بالنسبة لدول الجوار، فكما هو موضح بالجدول تأتي دولة النيجر ومصر والسودان وتشاد وهي التي تشترك في حدودها البرية مع ليبيا، بالإضافة إلى دولة نيجيريا، تمثل أكبر المجموعات في ليبيا فهي تستحوذ على حوالي (80%) من إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا، مما يؤكد على الدور الجغرافي البارز لخاصية قرب المسافات بين ليبيا ودول الجوار، أما بقية المهاجرين فينتمون لدول؛ سوريا والتي صار المهاجرون منها متواجدون في ليبيا بشكل واضح بعد العام (2011) إبان الأحداث فيها، بنغلاديش، غانا، مالي، فلسطين، تونس، باكستان، بوركينا فاسو، سنغال، وجنوب السودان، إيريتريا، موريتانيا، كامبيون، غينيا، ساحل العاج، المغرب، الصومال، انظر الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) التوزيع النسبي لمتوسطات أبرز خمس جنسيات على الأراضي الليبية (*)

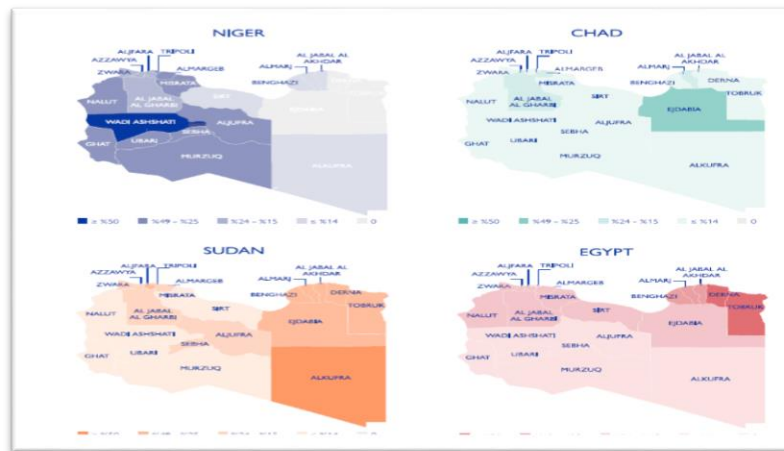


(*) عمل الباحثة استنادا لبيانات الجدول رقم (5).

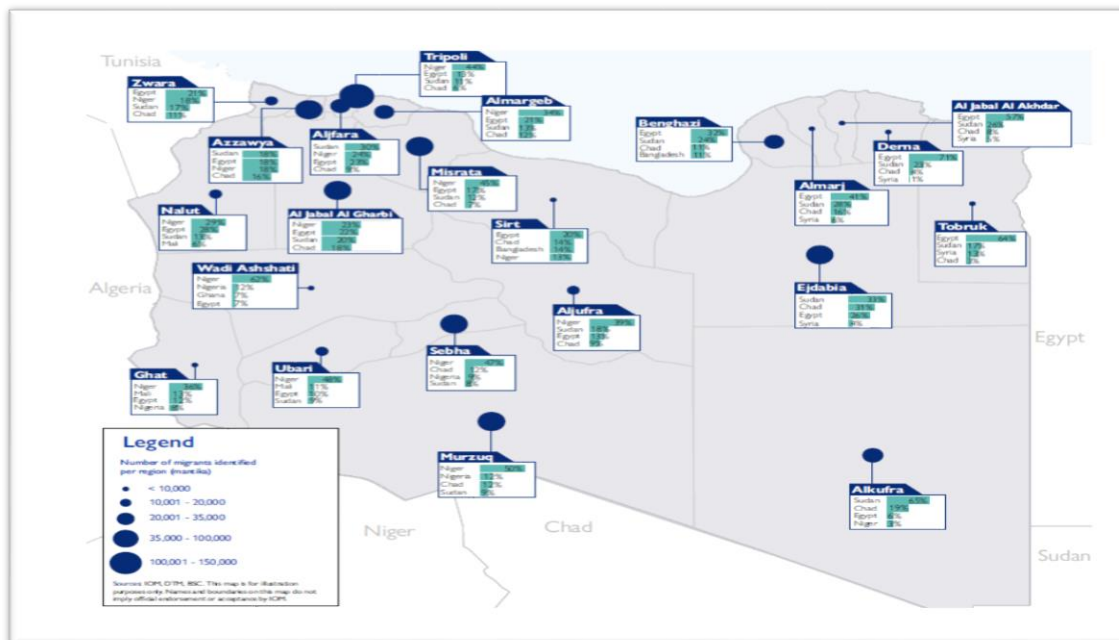
ومن خلال الشكلين رقم (6) و (7) كذلك نلاحظ أن هناك جنسيات للمهاجرين تتركز في مناطق بشكل أكبر من مناطق أخرى، فالمهاجرين من الجنسية المصرية والسودانية ترتفع في المناطق الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية وتحديداً في درنة والجبل الأخضر وبنغازي والمرج وطبرق واجدابيا والكفرة، وهذا ما يؤكد على قوة العلاقة بين الدولتين المجاورتين (مصر والسودان) وبين هذه المناطق من ليبيا. في الوقت نفسه نجد أن المهاجرين من النيجر يتواجدون في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية، حيث ترتفع نسبتهم بشكل واضح في كل من وادي الشاطئ ومرزق واوباري وسبها وغات، وهو ما يدل أيضا على الصلة العميقة بين هذه الأجزاء من ليبيا وبين دولة النيجر، بالإضافة إلى بعض مناطق الشمال الغربي كطرابلس والمرقب ومصراته والجبل الغربي ونالوت. كما أبرز تحليل البيانات أن الصلات المشتركة وشبكات القرابة هي ما يميز الهجرة إلى ليبيا وأنها قد تطورت بمرور الزمن عبر الهجرة الدائرية للسكان من خلال بلدان الجوار. ويوجد عديد من العوامل التي تتصل بقرار الهجرة من بينها الشبكات الاجتماعية، ومثالاً على ذلك، ذكرت أغلبية المهاجرين بنسبة (54%) أنه كان لديها أصدقاء في ليبيا من قبل أن يسافروا إليها. وأفادت نسبة الربع (24%) من المهاجرين أنه كان لديها أفراد من أسرها في ليبيا. أما نسبة الثلث فقد أفادت أنه لديها معارف في ليبيا قبل أن تهاجر (18) (مصفوفة المنظمة الدولية للتنوع واللجوء، الجولة 36، ص24).

الشكل رقم (6) التوزيع الجغرافي لأبرز جنسيات للمهاجرين حسب المناطق (يناير /فبراير 2024) (*)
(*) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، الجولة 51، ص 22.

الشكل رقم (7) التوزيع الجغرافي لأكثر أربع جنسيات في ليبيا حسب المناطق



(أغسطس-أكتوبر 2024) (*)



(*) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، الجولة 54، ص 18.

ويتناول الجدول رقم (6) توزيع المهاجرين حسب بلدان المنشأ الرئيسية الثلاث على التقسيم الثلاثي للأراضي الليبية.

الجدول رقم (6) التوزيع النسبي للمهاجرين من مناطق المنشأ الرئيسية الثلاث حسب المناطق في ليبيا(*)

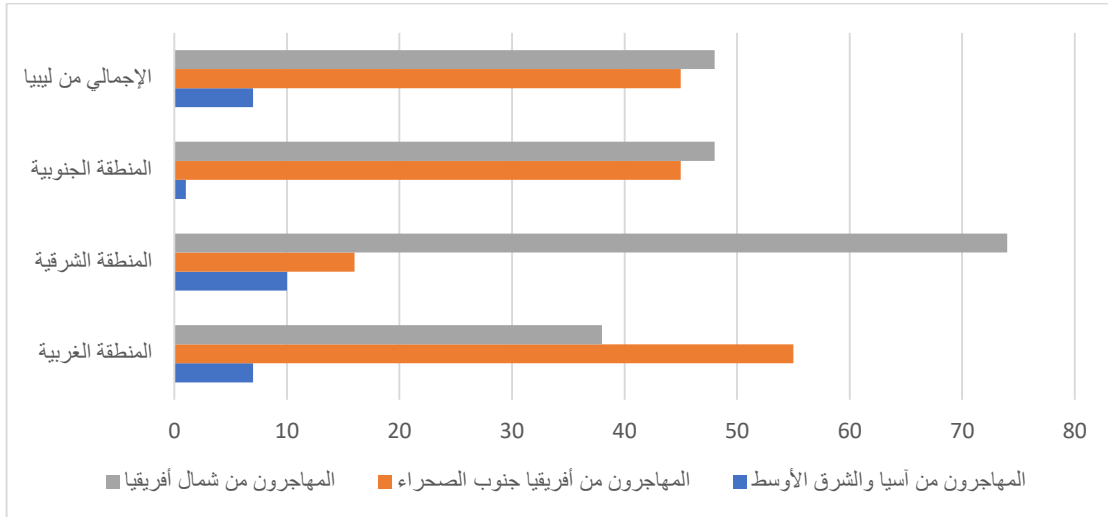
المهاجرون من شمال افريقيا	المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء	المهاجرون من آسيا والشرق الأوسط	المنطقة	
23	32	45	طرابلس	المنطقة الغربية
18	21	24	مصراتة	
3	2	15	سرت	
12	11	4	الزاوية	
10	12	3	المرقب	
12	8	3	الجبل الغربي	
15	8	3	الجفارة	
6	5	2	زوارة	
1	1	1	نالوت	
38	55	7	الإجمالي من المنطقة الغربية	
25	40	59	بنغازي	المنطقة الشرقية
12	2	10	طبرق	
17	31	10	اجدابيا	
3	4	2	المرج	
16	19	1	الكفرة	
16	7	8	الجبل الاخضر	
12	3	1	درنة	
74	16	10	الإجمالي من المنطقة الشرقية	
21	10	0	الجفرة	المنطقة الجنوبية
4	4	0	غات	
19	31	21	مرزق	
22	24	42	سبها	
21	17	17	اوباري	
14	14	21	وادي الشاطئ	
21	78	1	الإجمالي من المنطقة الجنوبية	
48	45	7	الإجمالي من ليبيا	

(*) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، (الجولات من 35 حتى 54).

تؤكد البيانات في هذا الجدول والمتعلق ببلدان المنشأ حسب المناطق؛ في كل من آسيا والشرق الأوسط التي تضم دول (سوريا، فلسطين، الباكستان، بنغلاديش). وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من كل من (تشاد، النيجر، مالي، نيجيريا، بوركينا فاسو، موريتانيا، السنغال، غانا). والمهاجرون من شمال افريقيا من دول (مصر والسودان تونس والجزائر والمغرب)، على الأراضي الليبية غرباً وشرقاً وجنوباً، على ما سبق قوله بما يتعلق بالروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تطورت من خلال الهجرة الجماعية للسكان من البلدان المجاورة⁽¹⁹⁾، حيث يشكل المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء ما نسبته (78%) بالمنطقة الجنوبية، مقارنة بـ (55%) من المهاجرين من نفس المنطقة في غرب البلاد، في حين لا تتجاوز نسبتهم (16%) من إجمالي المهاجرين بالمنطقة الشرقية، بينما يستحوذ المهاجرون من شمال أفريقيا على أعلى

النسب (74%) بالمنطقة الشرقية و(38%) بالمنطقة الغربية، بينما لا تتعدى نسبتهم (21%) بالجنوب الليبي، وعلى المستوى العام جاء المهاجرون من شمال أفريقيا في المقدمة بنسبة (48%)، يليها المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة (45%) أما المهاجرون من آسيا والشرق الأوسط فيعتبرون الأقل نسبة وهي (7%) من إجمالي المهاجرين على الأراضي الليبية، انظر الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8) التوزيع النسبي للمهاجرين من مناطق المنشأ الرئيسية الثلاث حسب المناطق في ليبيا(*)

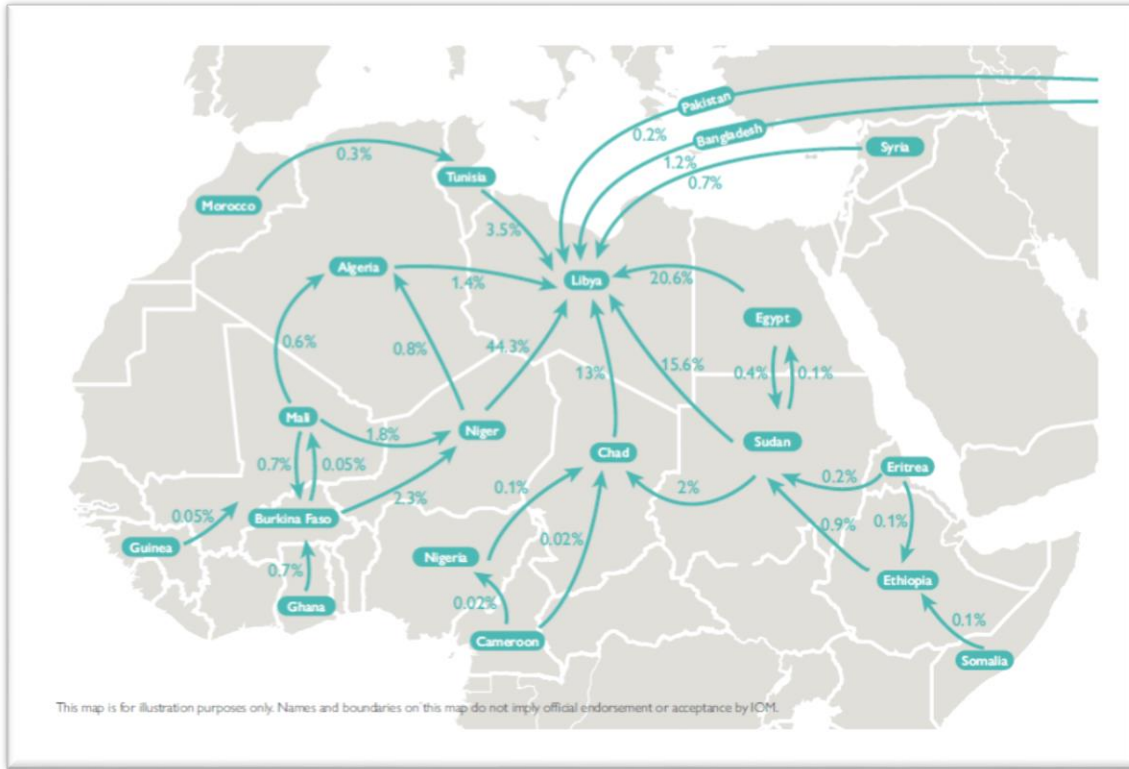


(*) عمل الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (6).

5- مسارات الهجرة نحو ليبيا:

"يمثل هذا القسم من تقارير الهجرة المتعلقة بليبيا تحليلاً لأبرز مسارات الهجرة التي يسلكها المهاجرون من مختلف البلدان للقدوم إلى ليبيا"⁽²⁰⁾، "ينحدر أصل الأغلبية العظمى من المهاجرين المتواجدين في ليبيا من بلدان الجوار، وكما تم ذكره سابقاً، يأتي ذلك نتيجة لشبكات الترابط والقرابة التي نشأت عبر مرور الزمن بفضل التنقل البشري والتجارة، علاوة على التبادلات الثقافية والاجتماعية بين سكان ليبيا وسكان دول الجوار حيث تتقاسم ليبيا أكثر من (4300 كم) من الحدود البرية مع ستة بلدان"⁽²¹⁾، "كما تؤكد البيانات المجمعة حول مسارات الهجرة أن بلدان الجوار، لاسيما النيجر وتشاد والسودان ومصر لازالت تضطلع بالدور الأساسي باعتبارها بلدان عبور، من قبل الجنسيات الأخرى، على امتداد مسارات الهجرة"⁽²²⁾. "وخلال الفترة من يناير حتى أكتوبر (2024) أكدت البيانات - المتعلقة بعدد (24,440) مهاجراً أجرت المصفوفة مقابلات معهم - أن الافراد الذين جاؤوا أو عبروا من النيجر سجلوا ما نسبته (44%)، وأن (20%) قدموا من مصر، ومن السودان (16%)، ومن تشاد (13%)، وكانت أقلية منهم قد عبرت أو جاءت من تونس (4%)، والجزائر (1%)"⁽²³⁾، انظر الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9) مسارات الهجرة الرئيسية إلى ليبيا التي ابلغ عنها المهاجرون الذين تمت مقابلتهم(*)



(*) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 54، ص 13

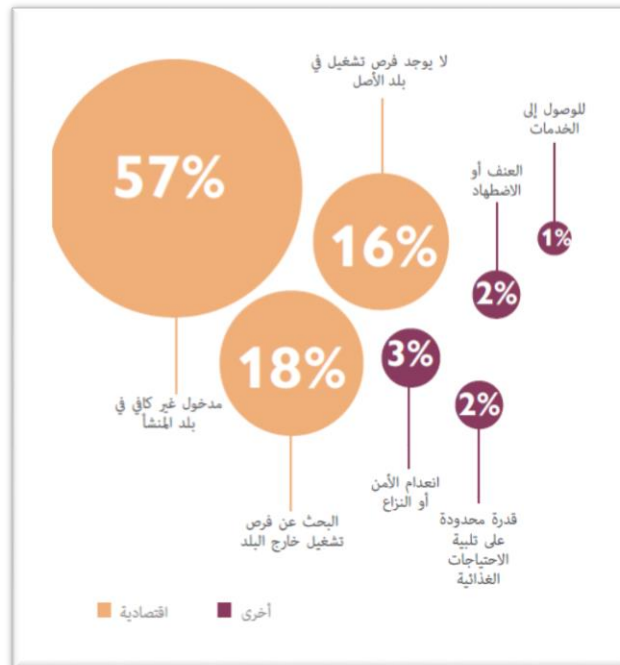
6- دوافع الهجرة حسب آراء المهاجرين:

تؤثر مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة في قرار الأفراد بمغادرة بلدانهم الأصلية أو أماكن إقامتهم الاعتيادية، مما يصعب توزيع الأشخاص المتنقلين ضمن فئات متميزة. غير أن عدداً من العوامل تبرز كدوافع رئيسية للتنقل؛ ومن بين هذه الدوافع عوامل اقتصادية واجتماعية ومن أسبابها الفقر، التمييز وعدم المساواة، والصعوبات في الوصول إلى فرص العمل، والبطالة، وتدني الأجور، وعدم الوصول إلى التعليم الجيد، وتدني عائدات التعليم، والتنمية الحضرية غير الشاملة وسوء الظروف المعيشية، ويدفع هذا العامل أولئك الأشخاص من الشباب والسكان في سن العمل، لاسيما الرجال، وكذلك أعداداً كبيرة من النساء لاسيما في قطاع الرعاية والعمل المنزلي، بينما تنشأ هذه الحركة من البلدان الأقل نمواً (خاصة البلدان متوسطة الدخل) والبلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة. أما دول المقصد فتكون من البلدان ذات الاقتصادات المرتفعة الدخل، والبلدان التي تتمتع بمستويات معيشية أفضل، والبلدان التي يرتفع فيها الطلب على الأيدي العاملة... الخ. وكذلك العنف والاضطهاد الناجمين عن الحروب والنزاعات والاحتلال الأجنبي، وعدم الاستقرار السياسي، ويتجه الأشخاص من جميع الفئات للهجرة بسبب عذا العامل. كما تعتبر العوامل البيئية دوافع للهجرة بسبب الضغط البيئي، ونُدرة الموارد، والكوارث الطبيعية، وتغير

المناخ، والأحداث المناخية (الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات المفاجئة، والتصحر)، والإجهاد المائي، وتلوث المياه، وتدهور الأراضي، وانخفاض الإنتاج الزراعي وسبل العيش، وعادة ما يعاني أغلب سكان الريف من هذه الأخطار حيث يعتمدون كثيراً على الموارد الطبيعية والزراعة، وتكون دول المقصد هي البلدان المجاورة. كما تعد شبكات الشتات والهجرة، والروابط التاريخية، وروابط اللغة والتعليم والقرب الجغرافي من أبرز دوافع الهجرة (24).

ذكر أغلب المهاجرين على الأراضي الليبية، أن الدافع الرئيسي الذي دفعهم لمغادرة أوطانهم الأصلية تمثل في الدافع الاقتصادي، الذي يشمل غياب مصدر دخل أو فرص تشغيل في بلدانهم الأم أو في بحثهم عن عمل خارج الوطن. وكثيراً ما تكون دوافع الهجرة متعددة ومعقدة ويمكن أن تتأثر كذلك بالعلاقات الاجتماعية، فقرابة ثلاثة أرباع عدد المهاجرين (نسبة 74%) قد أفادوا أن أحداً من بين شبكاتهم الاجتماعية المقربة، أي من الأصدقاء أو العائلة في بلد الأصل أو في الخارج قد مثل أكثر من شجعهم على اتخاذ قرار الهجرة (25)، كما " أظهرت المقابلات الفردية مع المهاجرين التي قادتتها مصفوفة تتبع النزوح خلال شهري يوليو وسبتمبر (2021)، أن تسعة من أصل كل عشرة مهاجرين قد ذكروا أن الدوافع الاقتصادية لازالت تتصدر قائمة دوافع مغادرتهم بلدان الأصل" (26)، انظر (الشكل رقم 10).

الشكل رقم (10) الدوافع الرئيسية لمغادرة بلد الأصل(*)



(*) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، الجولة 38، ص4.

وفي ذات السياق سجلت المصفوفة خلال الفترة ما بين مايو - يونيو (2022) كذلك بيانات تؤكد أن "الأسباب الاقتصادية مثلت الدافع الأول للهجرة الذي حفز قرابة تسعة مهاجرين من أصل كل عشرة مهاجرين (89%) على اتخاذ قرار الهجرة وبصورة أكثر تحديداً، صرحت نسبة مجموعها (46%) من المستطلعين أن الدخل غير الكافي في بلد الأصل هو ما دفعهم إلى الهجرة نحو ليبيا. وكان البحث عن عمل خارج البلد (22%)، ونقص مواطن الشغل في بلد الأصل (20%) الدافعين الثاني والثالث الأكثر ذكراً للهجرة إلى ليبيا. وتجاوزت نسبة المهاجرين الذين ذكروا أنهم كانوا عاطلين عن العمل في بلد الأصل في الفترة التي سبقت هجرتهم بنسبة (53%) مقارنة بنسبة المهاجرين العاطلين عن العمل في ليبيا التي بلغت (22%)، ويبرز هذا دور الفرص الاقتصادية باعتبارها أحد الدوافع الأساسية للهجرة إلى ليبيا⁽²⁷⁾. كما شكلت الظروف البيئية وتغير المناخ دوافعاً للهجرة نحو ليبيا، حيث ذكر "نحو ثلث المهاجرين (32%) أنهم كانوا يعملون في القطاع الزراعي في بلدانهم الأصلية وأشاروا إلى أنهم عانوا من فقدان المحاصيل أو الماشية بسبب العوامل البيئية (مثل الجفاف والفيضانات)، وبشكل عام، كان ربع المهاجرين الذكور (28%) و(6%) من المهاجرات اللاتي تمت مقابلتهم بين أكتوبر وديسمبر كانوا يعملون في قطاعات الزراعة، الصيد، والغابات في بلدانهم الأصلية"⁽²⁸⁾. و"وفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، يؤدي تغير المناخ إلى تراجع الإنتاجية الزراعية بسبب زيادة تكرار الأحداث الجوية والمناخية الأكثر تطرفاً. ففي شرق أفريقيا، بما في ذلك السودان وإريتريا وإثيوبيا، أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أن الأمطار غير المنتظمة وعدم الاستقرار يبقيان إنتاج الحبوب في عام (2023) عند مستويات أقل من المتوسط، علاوة على ذلك، تتوقع المنظمة خسائر في المحاصيل في أجزاء من بوركينا فاسو وتشاد بسبب الأمطار الأقل من المتوسط. ونتيجة ما سبق كانت أكبر نسبة من المهاجرين من كل من بوركينا فاسو (56%) وتشاد (45%) السودان (35%) والنيجر (27%) ذكروا أن فقدان الإنتاج الزراعي بسبب العوامل البيئية هو من بين أسباب هجرتهم، مقارنة بأولئك ممن قدموا من مصر (20%) وتونس (6%)⁽²⁹⁾. أما اندلاع الصراع السياسي بدولة السودان في أبريل (2023) فقد ساهم في نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين السودانيين، حيث سجلت مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا استمرار وصول مواطنين سودانيين إلى الكفرة ومواقع أخرى في شرق البلاد⁽³⁰⁾. ووفقاً للنوع (ذكور/ إناث) كان الدخل غير الكافي في بلد الأصل أكثر دافع للهجرة ذكرته المهاجرات الإناث بنسبة (40%) أما المهاجرون الذكور فبنسبة (49%)، إلا أن نسبة أكبر من المهاجرين الذكور قد تحدثت عن نقص فرص التشغيل في

بلد الأصل بنسبة (21%) أو عن البحث عن سبل لكسب الرزق في الخارج (18%) باعتبارهما السببين الرئيسيين للهجرة في مقارنة بالمهاجرات الإناث (12%) و(8%) للسببين على التوالي، وعلاوة على ذلك فاقت نسبة المهاجرات الإناث اللواتي ذكرن أن الهرب من الحرب والنزاع أو العنف المستهدف قد شكل الدافع الأول لمغادرتهم الوطن في مقارنة بالمهاجرين الذكور ونسبتهم (6%)⁽³¹⁾.

7- التركيب العمري لأفراد أبرز الجنسيات للمهاجرين على الأراضي الليبية (مايو/يونيو 2023):

يوضح الجدول رقم (7) التركيب العمري لأفراد أبرز الجنسيات الموجودة على الأراضي الليبية.

الجدول رقم (7) التركيب العمري (%) لأفراد أبرز الجنسيات في ليبيا (مايو/يونيو 2023)^(*)

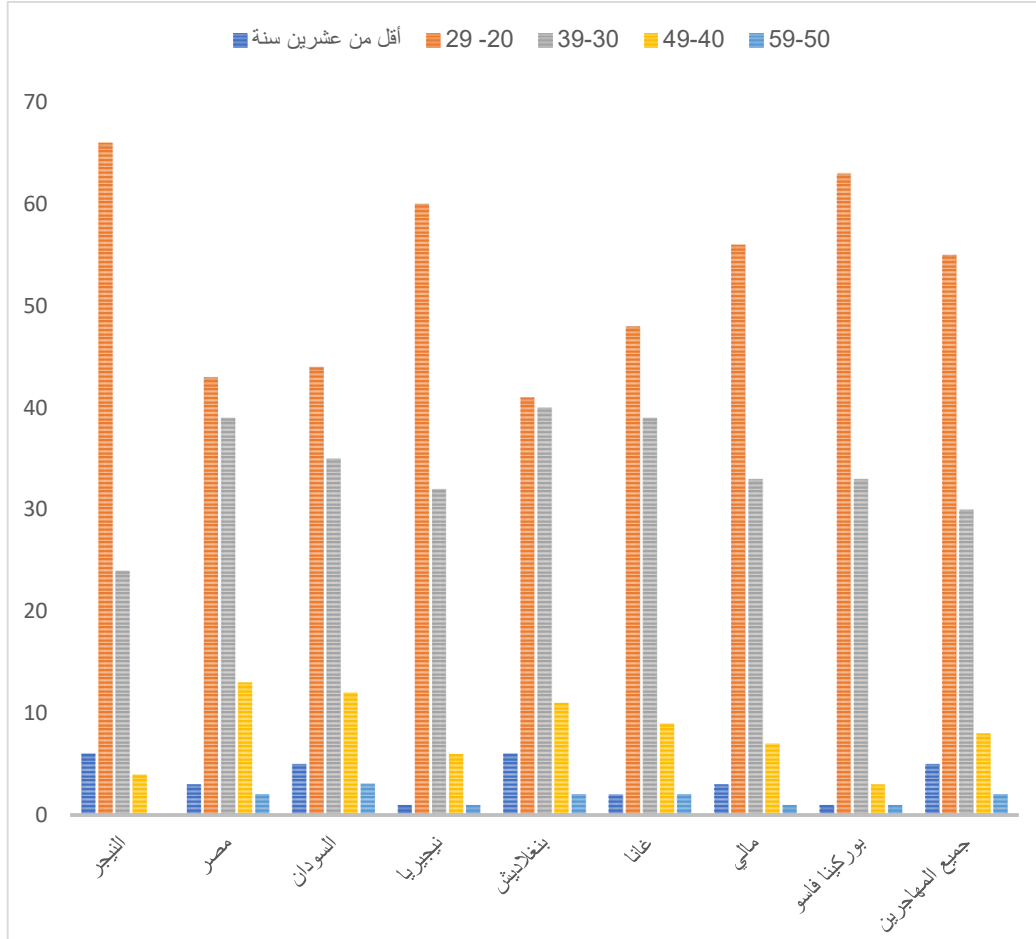
الدولة	الفئة العمرية %				
	أقل من 20	20-29	30-39	40-49	50-59
النيجر	6	66	24	4	0
مصر	3	43	39	13	2
السودان	5	44	35	12	3
نيجيريا	1	60	32	6	1
بنغلاديش	6	41	40	11	2
غانا	2	48	39	9	2
مالي	3	56	33	7	1
بور كينا فاسو	1	63	33	3	0
جميع المهاجرين	5	55	30	8	2

(*) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 48، ص1.

حيث يلاحظ أن الفئة العمرية المحددة من العمر (20) حتى (29) تستحوذ على أعلى نسبة من المهاجرين في ليبيا بنسبة (55%) وهو أمر منطقي ومقبول حيث يرغب الأفراد في سن الشباب عموماً بصرف النظر عن جنسياتهم في تحسين أوضاعهم المعيشية فما بالك بالمهاجرين الذين يغادرون أوطانهم طلباً لفرص العمل وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما لوحظ سابقاً عند تحليل دوافع الهجرة حين أفاد أغلبية المهاجرين أن الدوافع الاقتصادية كانت أكبر الأسباب التي دفعتهم للهجرة هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن القول أن هذه الفئة الفتية غالباً ما تعمل في قطاعات تحتاج إلى مجهود عضلي وقوة بدنية عالية، وهو ما يؤيد ما جاء في البيانات المتعلقة بالقطاعات التي يعمل بها المهاجرون حيث تبين أن أعمال البناء والعمل في قطاع الزراعة والرعي والصيد البحري وأعمال التنظيف هي أكبر القطاعات التي تستحوذ على أغلبية المهاجرين في ليبيا. ويمكن القول في هذا المجال أنه لا يمكن أن ننكر إن العمالة الأجنبية تحل محل العمالة الوطنية في هذه القطاعات تحديداً حيث يحجم أو يعزف الشباب الليبي عن العمل في هذه القطاعات.

وتأتي الفئة العمرية من (30) حتى (39) سنة في المرتبة الثانية بنسبة (30%) من اجمالي المهاجرين في ليبيا، ويمكن أن تنطبق الملاحظات المذكورة آنفاً عن الفئة السابقة عن هذه الفئة أيضاً. بينما تنخفض أعداد المهاجرين وبالتالي نسبهم كلما ارتفع السن أو انخفض عن (20) عاماً لدى المهاجرين. أنظر أيضاً الشكل رقم (11).

الشكل رقم (11) التركيب العمري (%) لأفراد أبرز الجنسيات في ليبيا (مايو/يونيو 2023) (*)



(*) عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (7).

8- المستويات التعليمية لأفراد أبرز الجنسيات للمهاجرين على الأراضي الليبية (مايو/يونيو 2023):

من بين الخصائص التي يجب دراستها والوقوف عندها هي المستوى التعليمي للمهاجر، الواردة بالجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) المستويات التعليمية (%) لأفراد أبرز الجنسيات للمهاجرين على الأراضي الليبية (مايو/يونيو 2023) (*)

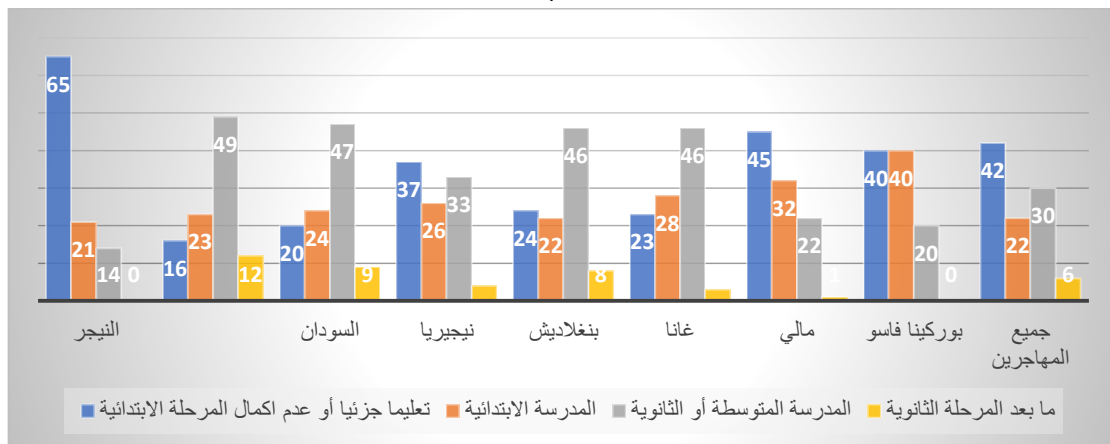
الدولة	المستويات التعليمية للمهاجرين %			
	تعليمًا جزئيًا أو عدم إكمال المرحلة الابتدائية	المدرسة الابتدائية	المدرسة المتوسطة أو الثانوية	ما بعد المرحلة الثانوية
النيجر	65	21	14	0
مصر	16	23	49	12
السودان	20	24	47	9
نيجيريا	37	26	33	4
بنغلاديش	24	22	46	8
غانا	23	28	46	3
مالي	45	32	22	1
بوركينا فاسو	40	40	20	0
جميع المهاجرين	42	22	30	2

(*) مصفوفة تتبع النزوح، الجولة 48، مايو / يونيو 2023، ص1.

حيث يلاحظ أن أغلب المهاجرين لا يتمتعون بمستويات مرتفعة من التعليم، فقد سجلت فئة ممن حصلوا على تعليمًا جزئيًا أو حتى عدم إكمالهم المرحلة الابتدائية على أعلى نسبة وهي (42%)، بمعنى آخر أن ما يقارب نصف المهاجرين هم أميون أو شبه أميين وبالتالي لا يمكن أن يضيفوا أية قيمة اجتماعية أو اقتصادية يمكن أن تساهم في الرفع من المستوى الحضاري والثقافي لليبيا.

وعلى مستوى الدول نلاحظ أن نسب تدني التعليم ترتفع بوضوح في كل من الجنسيات النيجر (65%)، مالي (45%)، بوركينا فاسو (40%)، ونيجيريا (37%) من إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا، بينما نلاحظ الصورة أفضل عند النظر إلى الفئة (المدرسة المتوسطة أو الثانوية) التي ترتفع عند النسبيتين المصرية بنسبة (49%) والسودانية (47%) وبنغلاديش وغانا (46%) لكل منها على حدة وذلك من إجمالي المهاجرين. وتنخفض نسبة ممن كان مستوى تعليمهم يتجاوز المرحلة الثانوية مما يدل بالتالي على عدم حصول الغالبية العظمى من المهاجرين على شهادات عالية وافتقارهم للمؤهلات المرتفعة، انظر الشكل رقم (12).

الشكل رقم (12) المستويات التعليمية (%) لأفراد أبرز الجنسيات للمهاجرين على الأراضي الليبية (مايو/يونيو 2023) (*)

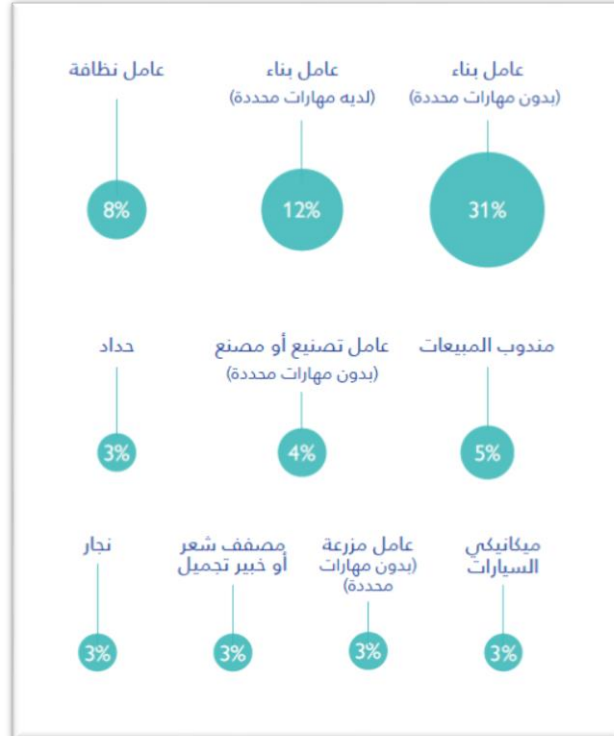


(*) عمل الباحثة استنادًا إلى بيانات الجدول رقم (8).

9. قطاعات تشغيل المهاجرين على الأراضي الليبية:

"ذكرت أغلبية المهاجرين العاملين خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر (2021) أنها تعمل في قطاعات البناء بنسبة (34%)⁽³²⁾ (مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 38، ص4). "وفيما بين شهري فبراير وأبريل من سنة (2022) أكد أكثر من مهاجرين اثنين من أصل كل خمسة مهاجرين أنهم يشتغلون في مهن أولية⁽¹⁾، مثل أعمال البناء والفلاحة والتصنيع (عمالة غير ماهرة) زيادة على أعمال التنظيف بنسبة (46%)⁽³³⁾ (مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح الجولة 42، ص6). "وبمنتصف العام (2023) أشارت البيانات أن أغلبية المهاجرين ذكروا أنهم يعملون في بنفس القطاعات بنسبة (47%)⁽³⁴⁾. وفي العمل المنزلي وتقديم الرعاية (9%)، وفي الفلاحة ورعاية الماشية والغابات والصيد البحري (7%)، وفي التصنيع أو في العمل في المصانع (7%) (عمالة غير ماهرة)، وبذلك تستحوذ قطاعات البناء والفلاحة والتصنيع على نصيب الأكبر من القوة العاملة من المهاجرين⁽³⁵⁾. كما تشغل قطاعات التجارة والحرف (مثل الميكانيكا والحدادة أو النجارة) نسبة قليلة من المهاجرين بلغت (14%)، وكانت نسبة (12%) من المهاجرين تعمل كتقنيين أو مهنيين مساعدين في البناء⁽³⁶⁾. انظر الشكل رقم (13).

الشكل (13) وظائف شغلها مهاجرون قابلتهم مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا بين أكتوبر وديسمبر 2023^(*)



(1) تتمثل المهن الأولية في المهام البسيطة والروتينية التي تتطلب استخدام معدات تحمل باليد وبعض المجهود البدني في الأغلب. (مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 42، ص6)

10- احتياجات المهاجرين:

تمثل احتياجات المهاجرين المقيمين على الأراضي الليبية تحدياً وعبأً على الدولة، وتتمثل تلك الاحتياجات في خدمات المياه الصالحة والافتقار إلى القدرة على الوصول إلى شبكة المياه والنظافة، وتظهر هذه الحاجة بشكل أكبر عند المهاجرات بنسبة (34%) مقارنة بالذكور (16%)، كما يواجهون أيضاً تحديات تتعلق بقدرتهم على تحمل تكاليف المياه الآمنة الصالحة للشرب. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التعليم، حيث أفادت الفئة التي تمت مقابلتهم من قبل مرصد تتبع النزوح بين أغسطس وأكتوبر 2024، بوجود (10%) من أسرهم تتراوح أعمارهم بين (5 و18) عاماً فقط يحصلون على فرصة التعليم، بينما أفاد أكثر من نصفهم (53%) يفقدون القدرة على الوصول إلى التعليم. كما أفاد سبعة من عشرة مهاجرين بنسبة (74%) أن فرص الحصول على الرعاية الصحية محدودة أو معدومة، وتظل العقبة الرئيسية أمام الحصول على الخدمات الصحية في ليبيا هي عدم القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية، وأفاد (31%) من المهاجرين بأنهم يواجهون عقبات في الوصول إلى الرعاية الصحية، وعدم انتظام إمداد الأدوية بنسبة (28%) وعدم كفاية جودة الرعاية الصحية (24%)⁽³⁷⁾.

11- الهجرة عبر ليبيا:

لا تعتبر ليبيا في نظر الكثير من المهاجرين بلداً للاستقرار واستمرارية للوجود على أراضيها بل هي ممراً وبوابة للعبور نحو دول القارة الأوروبية تحديداً، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) تطور أعداد المهاجرين الواصلين إلى إيطاليا ومالطا من ليبيا وممن تمت إعادتهم

وأعداد الوفيات والمفقودين خلال سنوات الدراسة 2021-2024 (*)

السنوات	الفترة	وصلوا إلى إيطاليا ومالطا	تمت إعادتهم	حالات الغرق أو الفقدان
2021	يناير - فبراير	5,099	3953	193
	مارس - أبريل	4,000	2864	503
	مايو - يونيو	11,918	8514	767
	يوليو - سبتمبر	19,102	--	349
	أكتوبر - نوفمبر	16,861	--	173
	ديسمبر	4,668	--	119
	المتوسط	10,275	5110	350
2022	فبراير - أبريل	6,858	4461	433
	مايو - يونيو	16,905	--	213
	يوليو - أغسطس	30,703	15,067	216
	سبتمبر - أكتوبر	27,233	19,308	301
	نوفمبر - ديسمبر	19,968	--	66
	المتوسط	20,333	17,188	245
2023	يناير - فبراير	14,948	3046	279
	مارس - أبريل	27,864	--	660
	يوليو - سبتمبر	68,432	--	371
	أكتوبر - ديسمبر	23,940	259	201
	المتوسط	33,796	1652	377
2024	يناير - فبراير	4,626	1394	213
	مارس - مايو	16,555	4942	536

802	--	12,395	يونيو- يوليو
400	--	21,992	أغسطس- أكتوبر
487	3168	13,892	المتوسط

(*) المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، (الجولات من 35 حتى 54).

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى الأعداد المتزايدة للمهاجرين الذين وصلوا إلى إيطاليا خلال الفترات المختلفة بسنوات الدراسة وعلى مستوى المتوسطات تتضح هذه الزيادة بشكل مطرد فكانت أعدادهم في سنة 2021 (10,275) وسنة 2022 (20,333) وفي سنة 2023 (33,796) إلا أن المتوسط انخفض في سنة 2024 حيث وصل إلى (13,892) مهاجراً، كما يتم إعادة أعداد كبيرة إلى السواحل الليبية بعد عمليات إنقاذهم، أما حالات الغرق أو فقدان فهي تشهد أيضاً ارتفاعاً واضحاً.

النتائج:

أسفرت الدراسة الحالية على العديد من النتائج من بينها:

- 1- يتوافد عشرات الآلاف من المهاجرين إلى ليبيا بطرق غير شرعية من خلال معابر ونقاط عبور غير رسمية، حيث بلغت نسبتهم (82%) من إجمالي المهاجرين على الأراضي الليبية، وسجلت الدول التي تشترك في الحدود مع ليبيا أعلى نسب للمهاجرين منها إلى ليبيا، حتى أن هذه الدول استخدمت للعبور إلى ليبيا من تلك الدول التي لا تشترك حدودها مع الدولة الليبية، مما يشير إلى أن أمن الحدود الليبية يتعرض للانتهاك من قبل المهاجرين من جميع دول الطوق الليبي، مدفوعين بأسباب وعوامل مختلفة تأتي في مقدمتها العوامل الاقتصادية، تليها العوامل البيئية. ويتوزعون جغرافياً على المناطق الليبية بشكل يتفق والعلاقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تكونت بمرور الوقت بين ليبيا وشعوب الجوار، حيث تواجدت الجنسيات المصرية والسودانية في مناطق الشرق والجنوب الشرقي، بينما كان أغلب المهاجرين من الجنسيات النيجيرية والمالية والتشادية والنيجيرية في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية والغربية. وقد احتلت الجنسية النيجيرية على أعلى عدد للمهاجرين في ليبيا، مقارنة ببقية الجنسيات الأخرى. هذا وتضم منطقة طرابلس أكبر عدد للمهاجرين في ليبيا، كما يتركز أغلب المهاجرين بالمناطق الساحلية مقارنة ببقية مناطق البلاد، حيث تمثل طرابلس خاصة والمناطق الساحلية غرباً وشرقاً مركز الثقل السكاني وبالتالي الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يتجه المهاجرين إليها طلباً للعمل والاستقرار،
- 2- تحتل الفئتين العمريتين (20-29 عاماً) و (30-39 عاماً) أعلى نسبة للمهاجرين في ليبيا، وهي فئة الشباب الراغبة في العمل وتحسين أوضاعها المعيشية، مما يخلق منافسة بينها وبين الشباب الوطني خاصة في الأعمال التجارية وأنشطة البيع والشراء عموماً. كما لا يتمتع المهاجرون

على الأراضي الليبية بمستويات تعليمية مرتفعة، حيث سجل أغلبهم بخانة ممن تحصلوا على تعليمًا جزئيًا وحتى عدم إكمالهم المرحلة الابتدائية، الأمر الذي يبقي جهودهم متواضعة على المستوى الثقافي وبالتالي تقع ضمن الأعمال الأولية المتعلقة بأعمال البناء والنظافة وكمستأجرين في أعمال مؤقتة، أو الأعمال التي لا تتطلب مستوى تعليمي مرتفع، وهو ما أكدته قراءات بيانات قطاعات تشغيل المهاجرين في ليبيا.

3- ليبيا هي إحدى حلقات الوصل والعبور التي يسلكها المهاجرين إلى بلدان الجنوب الأوروبي خاصة إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، حيث يغادرها الآلاف من المهاجرين سنوياً في قوارب الهجرة غير الشرعية، قد يصل بعضهم أو يتم إعادة بعضهم الآخر إلى ليبيا أما بعضهم الآخر فتكون نهايته فقدان أو الغرق، مما يترتب بذلك معاناة ليبيا إنسانياً من هذه المعضلة.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- 1- إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة ومن جميع الجوانب التي تتعلق بظاهرة الهجرة التي تشهد تفاقماً يوم بعد يوم مما يؤثر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديموغرافياً على الدولة الليبية.
- 2- الاهتمام بأمن الحدود والمنافذ والمعابر البرية وتزويده بأفضل نظم الرصد والحماية.
- 3- عند سن القوانين التي تنظم وتحكم ظاهرة الهجرة، يتوجب على الجهات التشريعية أن تكون أكثر حزمًا وجدية في إقرار التشريعات والحرص على تطبيقها، لما لذلك من أهمية في المحافظة على كيان الدولة الليبية من تبعات الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية خاصة، من انعكاسات سلبية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وديموغرافياً وصحياً، للمهاجرين الوافدين إلى بلادنا.
- 4- التزام الجهات التنفيذية بتنفيذ المهام المنوطة بهم لتطبيق القوانين المتعلقة بحركة الهجرة والمهاجرين، ومحاسبة المخالفين لهذه القوانين.

الهوامش:

- (1) حمد، صبري محمد (2008)، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص 191.
- (2) بن عمور، خالد محمد، العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية دراسة في الجغرافيا السياسية، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد 27، يناير 2014، جامعة طنطا. ص 1065.

- (3) رمضان، زينب عبد العال سيد، أزمة الدولة في ليبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب جامعة بور سعيد، العدد 25 (يوليو 2023)، الجزء الثاني، ص 40 و ص 64 - 65.
- (4) رئاسة مجلس الوزراء، المركز الوطني لدعم القرار، إدارة الدراسات والبحوث الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية، الحدود البرية... الواقع والتطلعات، العدد (2)، فبراير 2017، ص 6.
- (5) الأمم المتحدة، معجم المصطلحات الديموغرافية، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 1967.
- (6) حمد (2008)، ص 192.
- (7) حمد (2008)، ص 193.
- (8) إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA)، توصيات حول إحصاءات الهجرة الدولية، مراجعة (1)، (1998) الفقرة (32).
- (9) المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح، الجولة 50، ص 30.
- (10) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 50، ص 30.
- (11) شببيك، سعاد فرج علي (2023)، "الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، دراسة تحليلية"، مجلة كلية الآداب - جامعة بنغازي، العدد (55) (يونيو 2023).
- (12) أبو زيد، محمد إمام محمد (2019)، "الهجرة غير الشرعية الى ليبيا وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- (13) امبارك، رافع، (2018)، "واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار، صفتي المتوسط أنموذجاً" مجلة قضايا معرفية، العدد الأول المجلد الأول، جانفي (يناير)، (2018).
- (14) شببيك، (2023)، ص 122-128.
- (15) إدارة الدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2017)، ص 6.
- (16) مصفوفة التتبع والنزوح، الجولة 50، ص 6.
- (17) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 36، ص 23.
- (18) مصفوفة المنظمة الدولية للتتبع واللجوء، الجولة 36، ص 24.

- (19) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 54، ص20.
- (20) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 35، ص16.
- (21) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 38، ص17.
- (22) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 37، ص16.
- (23) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 54، ص13.
- (24) تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021، ص 9، 10.
- (25) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 36، ص5.
- (26) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 38، ص4.
- (27) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 42، ص5.
- (28) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 50، ص7.
- (29) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 50، ص7-8.
- (30) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 54، ص5.
- (31) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 41، ص 5-6.
- (32) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 38، ص4.
- (33) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 42، ص6.
- (34) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 50، ص7.
- (35) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 38، ص4.
- (36) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 42، ص6.
- (37) مصفوفة المنظمة الدولية لتتبع النزوح، الجولة 54، ص8.

تم بتوفيق من الله